

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الحادية عشرة

شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 30 يونيو-1 يوليو 2008

—

ASSEMBLY/AU/DEC.193-207 (XI),
ASSEMBLY/AU/DECL.1-2 (XI),
ASSEMBLY/AU/TRIBUTE (XI),
ASSEMBLY/AU/RES.1 (XI)

المقررات، الإعلانات، الإشادة والقرار

—

مقرر بشأن

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته

ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا.
- 2- يرحب بالجهود المبذولة من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا إلى جانب التقدم المحرز حتى اليوم. ويشجع المؤتمر كافة الأطراف المعنية على مضاعفة الجهود ويطلب من المفوضية مواصلة تقديم الدعم للعمليات الجارية وتعبئة دعم المجتمع الدولي في هذا الشأن.
- 3- يرحب بالتقدم المحرز في تفعيل البنية الأفريقية للسلم والأمن ويطلب من المفوضية الاستمرار في بذل الجهود ولا سيما فيما يتعلق بالنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة.
- 4- يعرب أيضاً عن ارتياحه لنجاح عملية "الديمقراطية في جزر القمر" التي مكّنت حكومة اتحاد جزر القمر من استعادة سلطتها في أنجوان، ويعرب عن امتنانه لحكومات تنزانيا والسودان والجمهورية العظمى والسنغال التي أعربت عن نيتها في تقديم الدعم لحكومة جزر القمر طبقاً للمقرر ASSEMBLY/DEC.186 (X) المعتمد خلال الدورة العاشرة للمؤتمر المنعقدة من 31 يناير إلى 2 فبراير.
- 5- يعرب عن امتنانه أيضاً لبلدان الإقليم التي لم تدخر أي جهد لمساعدة جزر القمر ودعم جهود المصالحة في الأرخبيل وذلك بالتنسيق من جمهورية

جنوب أفريقيا. ويشكر المؤتمر شركاء الاتحاد الأفريقي على دعمهم ويرحب عن ارتياحه بإجراء الانتخابات في أنجوان يومي 15 و29 يونيو 2008 التي سمحت بتعيين رئيس جديد لجزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي.

6- **يطلب** من المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مواصلة دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز التقدم المحرز حتى الآن في جزر القمر، بما في ذلك ترشيد الترتيبات المؤسسية الحالية وتحسين الحكم إلى جانب الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للأرخبيل ومكافحة الفقر.

7- **يعرب عن ارتياحه** للاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل حل الأزمة الانتخابية في كينيا وتشكيل الحكومة الائتلافية، وخاصة الاتفاق الوطني واتفاق المصالحة واتفاقية مبادئ الشراكة مع الحكومة الائتلافية. ويشيد بالعمل الذي قام به الرئيس جون كوفور رئيس جمهورية غانا وفريق الشخصيات البارزة تحت قيادة كوفي أنان، بمن فيهم السيد بنجامين امكابا الرئيس السابق لتنزانيا والسيدة جراسا ماشيل إلى جانب الدور الهام الذي لعبه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الرئيس جاكايا كيكويتى، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والرئيس يوويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، بصفته رئيس مجموعة شرق أفريقيا، في مساعدة الأطراف بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة، **ويعترف** المؤتمر بما تم إبدائه حتى الآن من نوايا حسنة في تنفيذ هذه الاتفاقيات. **ويدعو** جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لكافة جوانب هذه الاتفاقيات.

8- **يرحب** بالتقدم المحرز في تعزيز العملية السياسية الشاملة في الصومال، ولا سيما إبرام اتفاقية بين الحكومة الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في جيبوتي يوم 9 يونيو 2008 ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى والشركاء

الدوليين. ويحث بشدة كافة الفاعلين الصوماليين على الانضمام إلى هذه العملية والتعهد بالتوصل إلى تسوية سلمية ومتفاوض عليها للنزاع في الصومال. ويدين المؤتمر جميع المحاولات الرامية إلى تفويض عملية السلم والمصالحة الجارية في الصومال.

9- **يناشد** المجتمع الدولي مضاعفة دعمه للجهود الرامية إلى وضع حد للعنف الذي يعاني منه الصومال منذ حوالي عقدين، بما في ذلك الانتشار المبكر لعملية حفظ السلام للأمم المتحدة التي ستستلم مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتدعم الاستقرار وإعادة الأعمار على المدى الطويل في الصومال.

10- **يؤكد مجدداً تقديره** للعمل الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويدعو الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي إلى تقديم دعم متزايد للبعثة من أجل تمكينها من تأدية مهامها بنجاح.

11- **يعرب عن انشغاله العميق** إزاء الوضع السائد على الحدود بين جيبوتي وإرتريا والتوتر في العلاقات بين البلدين.¹ **يدين بشدة** قيام إرتريا بالعمل العسكري ضد جيبوتي في رأس دومبيرا وجزيرة دومبيرا، **ويطلب** منها الانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الجيبوتية التي احتلتها، **ويؤكد من جديد** ضرورة احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها، **ويطلب** العودة إلى الوضع الذي كان سائداً على حدود البلدين قبل التوتر الحالي، بما في ذلك الانسحاب الفوري لجميع القوات المتمركزة على الحدود منذ 4 فبراير 2008.

12- **يعرب عن ارتياحه** للمبادرات التي اتخذها مجلس السلم والأمن والمفوضية لتسهيل حل هذه الأزمة بما في ذلك قيام المفوضية بإيفاد بعثة إلى جيبوتي من 5 إلى 9 يونيو 2008 **ويعرب عن خالص تقديره** للسلطات الجيبوتية

¹ أبدت دولة إرتريا تحفظها في هذا الشأن.

على تعاونها مع البعثة واستعدادها المستمر للحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

13- **يعرب عن قلقه البالغ** لرفض السلطات الإرترية استقبال بعثة المفوضية ويوجه إليها نداء عاجلاً للتعاون بالكامل مع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. ويرحب المؤتمر بالدعم الذي يقدمه مجلس الأمن للأمم المتحدة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي كما هو وارد في الإعلان الرئاسي في 12 يونيو 2008.

14- **يرحب بالمقرر الصادر** عن القمة الثانية عشرة للإيجاد المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في 14 يونيو 2008 حول النزاع الإرتري الجيبوتي **ويعرب عن تأييده له**. ويحيط المؤتمر علماً بالمقرر الصادر عن قمة الإيجاد بالاعتراف بالآثار المترتبة عن غياب إرتريا عن الإيجاد بالنسبة للسلام والأمن والتنمية في الإقليم وما تبعه من تعيين لجنة وزارية لإشراك إرتريا في إمكانية إعادة النظر في القرار الذي اتخذته بتعليق عضويتها في الإيجاد.

15- **يرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في اتفاقية السلام** الشامل يوم 8 يونيو 2008 حول "خارطة الطريق لعودة المشردين داخليا وتنفيذ بروتوكول "أبيي"، الذي سيمهد الطريق نحو تسوية مأزق أبيي، **ويحث** الأطراف على تكثيف جهودها بغية معالجة كافة المسائل العالقة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، **ويلاحظ** الخطوات التي اتخذتها المفوضية دعماً لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، **ويطلب** اتخاذ الخطوات الفورية من أجل التفعيل الكامل لمكتب الاتصال في الخرطوم مع مكتب في جوبا. ويشجع لجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية لإعادة الأعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في السودان على مواصلة وتكثيف جهودها.

16- **يعرب عن قلقه العميق** لاستمرار عدم إحراز أي تقدم في العملية السياسية في دارفور، ويحث الأطراف على التعاون الكامل مع الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة حتى يتم الشروع في المفاوضات الجوهرية بشكل جدي. ويعرب المؤتمر أيضا عن انشغاله للعنف المتواصل في دارفور وتأثيره على السكان المدنيين. ويؤكد على الحاجة إلى مواصلة الجهود للنشر الكامل لعملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة الهجينة في دارفور.

17- **يعرب عن القلق** إزاء التوتر المستمر بين تشاد والسودان ويدعو إلى جهود متجددة لتنفيذ اتفاق داكار والاتفاقيات السابقة بين البلدين.

18- **يلاحظ بارتياح** الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز الحوار السياسي الشامل. ويشيد باستكمال عملية التحضير للحوار المذكور ويطلب من جميع الأطراف المعنية المشاركة فيه بشكل بناء. ويعرب عن ارتياحه للتوقيع على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار والسلام بين الحكومة والجيش الشعبي من أجل إعادة إرساء الديمقراطية واتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع يوم 21 يونيو 2008 في لبيرفيل. ويحث الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على التوقيع على هذا الاتفاق، ويحيط علماً بالمقرر الصادر عن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تحويل الوصاية من القوات المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ويعرب عن امتنانه لجميع الشركاء في التنمية على دعمهم الدائم والتزامهم إزاء سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشجعهم على مواصلة تعزيز دعمهم لإحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

19- **يرحب** بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ البيان المشترك الموقع في نيروبي يوم 9 نوفمبر 2007 من قبل حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. إلى جانب العمل الذي يقوم به فريق المتابعة المشترك الذي أنشأته القمة الثلاثية المنعقدة في أديس أبابا يوم 5 ديسمبر 2007. علاوة على ذلك، يحث الأطراف الكونغولية على احترام التزامات جوما وعلى تنفيذها بدقة بغية التعجيل باستعادة سلطة الدولة في كيفوس وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقاطعتين.

20- **يعرب عن ارتياحه** لإصدار إعلان مشترك حول وقف الأعمال القتالية بين حكومة بوروندي وحركة باليهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير في بوجمبورا يوم 26 مايو 2008 والذي يعيد إحياء عملية تنفيذ الاتفاقية الشاملة لوقف إطلاق النار الصادرة في 7 سبتمبر 2006. ويوجه نداءً إلى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي ليقدموا الدعم الضروري للجهود الجارية ويساهموا بذلك في تعزيز السلام في بوروندي.

21- **يعرب عن ارتياحه** للتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إعادة الأعمار في مرحلة ما بعد النزاع وجهود بناء السلام في ليبيريا، ويشجع المجتمع الدولي برمته على مواصلة دعم جهود الحكومة الليبيرية.

22- **يلاحظ بارتياح** التقدم المحرز في عملية السلام في كوت ديفوار **ويعرب عن ارتياحه** خاصة للتدابير المتخذة على أساس توافق الآراء بغية إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 30 نوفمبر 2008. ويشيد بالرئيس البوركينابي بليز كامباوري، الرئيس الحالي للإيكواس وميسر الحوار المباشر بين الإيفواريين. ويحث جميع الأطراف الإيفوارية على استبقاء وتعزيز دينامية السلام السائدة في البلد منذ توقيع اتفاق واجادوجو السياسي يوم 4 مارس 2007. ويدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مرافقة عملية السلام ودعمها في كوت ديفوار.

23- يرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، الصادر في 7 أبريل 2008. ويشيد بجمهورية جنوب أفريقيا على جهودها الدائمة التي بذلتها في متابعة مقرر المؤتمر الصادر في يناير 2007 بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال المساهمات المقدرة للأمم المتحدة. ويعرب المؤتمر أيضاً عن تقديره للأعضاء الأفريقيين الآخرين في مجلس الأمن لدعمهم وجهودهم.

24- يرحب أيضاً بمقترح الأمين العام الذي أجازته مجلس الأمن بموجب قراره 1809 (2008) الصادر في 16 أبريل 2008 بإنشاء فريق للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة يضم الشخصيات البارزة ليتعمق في بحث طرق الدعم بما في ذلك تمويل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية وخاصة فيما يتعلق بالتمويل المبدئي والتجهيزات واللوجستيات، وتقديم توصيات ملموسة بهذا الشأن. ويطلب من المفوضية مواصلة متابعة تنفيذ هذا القرار.

مقرر بشأن

التقرير المرحلي عن تنفيذ التزامات قمة أبوجا

الخاصة في مايو 2006 حول فيروس نقص المناعة

البشرية والإيدز والسل والملاريا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بالتقرير المرحلي عن تنفيذ التزامات قمة أبوجا الخاصة لمايو 2006 حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.
- 2- يرحب بالمبادرة الخاصة بالملاريا التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة وبتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة حول الملاريا ويطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل عن كثب مع المبعوث الخاص من أجل تنفيذ حملة القضاء على الملاريا التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.
- 3- يعرب عن قلقه إزاء بقاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا من التحديات الرئيسية في مواجهة التنمية ومن ثم تتطلب إرادة والتزام سياسيين مستمرين من أجل عكس آثارها.
- 4- يندد بالتكاليف الباهظة للأدوية الخاصة بهذه الأمراض ويلاحظ مع القلق التحديات المتزايدة المقترنة بمقاومة الأدوية والمبيدات الحشرية.
- 5- يعترف بالضعف الخاص للنساء والأطفال والمجموعات الأخرى المعرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.
- 6- يحث الدول الأعضاء على تنفيذ تعهداتها بتخصيص نسبة 15% من ميزانيتها الوطنية على الأقل للصحة بغية معالجة الصحة والتنمية على

نحو كاف وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

7- **يحث أيضاً** الدول الأعضاء على تعزيز الأنظمة الصحية في إطار الاستراتيجية الصحية لأفريقيا (2007-2015) كأفضل نهج يمكن اتخاذه لتعزيز فرص الوصول الشامل للخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا بحلول 2010.

8- **يحث أيضاً** الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها على رصد الأمراض من أجل تحقيق المراقبة والتقييم على نحو فعال ورفع التقارير المرحلية إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى.

9- **يُنشد** الشركاء الإقليميين والدوليين مواصلة جهودهم لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بنقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

10- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون الإقليمي مع تنسيق ومواءمة عمليات متابعة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

11- **يطلب أيضاً** من مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بالتعاون مع الشركاء في التنمية بمراقبة تنفيذ هذا المقرر وإعداد تقرير للمراجعة في 2010 كما طلبته القمة الخاصة حول الإيدز والسل والملاريا.

مقرر بشأن

التقرير عن تعزيز صحة الأمهات

والمواليد والأطفال والنهوض بهم في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بتقرير المفوضية عن تعزيز صحة الأمهات والمواليد والأطفال في أفريقيا.
- 2- يؤكد على أهمية تنفيذ المقرر الصادر في قمة بانجول 2006 بخصوص إصدار تشريع ينظم ويحترم الحياة الاجتماعية في أفريقيا ويحث الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها في هذا الشأن.
- 3- يؤكد مجدداً إلتزامه بتكثيف الدور القيادي حول هذه المسألة ومواصلة إدراج صحة الأمهات والمواليد والأطفال على رأس البرنامج القارى.
- 4- يحث الدول الأعضاء على إضفاء الصبغة المؤسسية على التحقيقات المتعلقة بوفيات الأمهات والمواليد والأطفال في الدول الأعضاء وتقديم تقارير دورية إلى المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقييم التقدم المحرز في هذا الشأن وتبادل أفضل الممارسات.
- 5- يجيز توصية الدورة الخاصة لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين المنعقدة في 17 مايو 2008 بشأن تعيين الدكتور م. تشابالالا - مسيمانج، وزير الصحة لجمهورية جنوب أفريقيا كسفير نوايا حسنة للدفاع عن تعزيز صحة الأمهات والمواليد والأطفال في أفريقيا.
- 6- يناشد وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إدراج صحة الأمهات والمواليد والأطفال كمسألة ذات أولوية قصوى في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بحلول 2015.

- 7- **يطلب** من المفوضية تعزيز قدرتها للتمكن من التشجيع على كسب التأيد وتعبئة الموارد وكذلك مراقبة وتقييم التقدم المحرز نحو تعزيز صحة الأمهات والمواليد والأطفال.
- 8- **يطلب** من المفوضية وضع ونشر شكل تسترشد به الدول الأعضاء فيما يتعلق برفع التقارير، وذلك لتمكينها من تحديث بياناتها الإحصائية.
- 9- **يؤكد مجدداً** مقرره السابق الذي يطلب من المفوضية القيام بالتعاون مع الشركاء المعنيين بتكثيف كسب التأيد وتنسيق الجهود من أجل تحقيق الأهداف 4 و5 و6 من الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

مقرر بشأن

الوثيقة القانونية الموحدة للدمج بين محكمة العدل للاتحاد الأفريقي

والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/13 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بتوصيات المجلس التنفيذي.
- 2- يعتمد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العدل الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- 3- يدعو كافة الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول النظام الأساسي لمحكمة العدل الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أسرع وقت ممكن لكي يدخل البروتوكول حيز التنفيذ وضمان التفعيل السريع للدمج بين المحكمتين.

مقرر بشأن

التقرير عن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية،

الوثيقة EX.CL/422(XIII)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

2- **يصادق** على الإعلان بشأن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الذي اعتمده المؤتمر المشترك لوزراء التجارة والمالية للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا ، إثيوبيا في أبريل 2008 .

3- **يطلب** من الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة بصورة منفردة، أن تتابع المفاوضات من أجل إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة في إطار مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية بهدف تجنب اختلال تجارتها مع الاتحاد الأوروبي بعد الموعد النهائي المحدد بتاريخ 31 ديسمبر 2007.

4- **يطلب** أيضا من الدول الأعضاء المعنية ضمان معالجة المسائل المتنازع عليها في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة التي حددها وزراء التجارة والمالية الأفريقيون، معالجة ملائمة في المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة.

5- **يحث** مفوضية الاتحاد الأوروبي على عدم ممارسة الضغط على الحكومات الإفريقية للتصديق على الاتفاقيات المؤقتة دون مراعاة الاهتمامات الناجمة عن القضايا المتنازع عليها.

6- **يدعو** المفوضية الأوروبية للوفاء بالالتزام الذي تعهد به مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 27 مايو 2008 بجعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كأدوات لتعزيز ودعم التكامل الإقليمي والتكامل التدريجي

لمجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في الاقتصاد العالمي، ويحث مفوضية الاتحاد الأوروبي على إظهار هذا الالتزام بشكل تام في مفاوضات وإبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية كاملة.

7- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الإفريقي أن تعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الإسراع بوضع نموذج لاتفاقيات شراكة اقتصادية كاملة يستخدم كخطوط إرشادية من قبل جميع البلدان/المجموعات الإفريقية المتفاوضة بخصوص اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة.

8- **يحث** الاتحاد الأوروبي على بحث إمكانية توفير ترتيبات تجارية بديلة تتمثل في نظام تجارى متطابق لمنظمة التجارة العالمية ولا يقل ملاءمة من اتفاقية لومي/كوتونو لصالح البلدان/المجموعات الإفريقية التي لم توقع بالأحرف الأولى على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة، وقد لا تكون في وضع يسمح لها بإبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة.

9- **يدعو** مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية إلى تسهيل إجراء مشاورات رفيعة المستوى بين إفريقيا - أوروبا على جناح السرعة، كما تم الاتفاق عليه بلشبونة خلال قمة إفريقيا - أوروبا الثانية المعقودة في لشبونة، البرتغال، في ديسمبر 2007.

10- **يطلب** من البلدان والمجموعات المتفاوضة الإفريقية البقاء متحدة في تعاملها مع المفوضية الأوروبية بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

11- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الإفريقي تنسيق ومواءمة مواقف البلدان والمجموعات في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة.

12- **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستفادة الكاملة من مساعدة الاتحاد الأوروبي للموارد التجارية.

مقرر بشأن

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إن المؤتمر:

- 1- **يذكر** بأنه كان قد اعتمد في قمته الافتتاحية المعقودة في يونيو 2002 في دوربان، جنوب أفريقيا، إعلاناً بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) ASSEMBLY/AU/DECL.1(I) حيث أجاز بموجبه التقرير المرحلي وخطة العمل الأولية (XXXVIII) AHG/235، وشجع الدول الأعضاء على اعتماد إعلان النيباد حول الديمقراطية والحكم السياسي والإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت AHG/235 (XXXVIII)ANNEX.1 والانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران AHG/235 (XXXVIII)ANNEX.2.
- 2- **يذكر** بأن ولاية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تتمثل في تشجيع الدول المشاركة على ضمان أن تتطابق سياسات وممارسات الدول المشاركة مع القيم ومدونات السلوك والمعايير السياسية والاقتصادية والخاصة بإدارة المنشآت والمتفق عليها، وتحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمتضمنة في الإعلان حول الديمقراطية والحكم السياسي والإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات.
- 3- **يحيط علماً** بأن ثماني وعشرين (28) دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي قد انضمت طوعاً إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلي أن تنضم إلي الآلية إن لم تكن قد فعلت ذلك.
- 4- **يرحب** بالدور الهام الذي تلعبه لجنة رؤساء الدول والحكومات المشاركين في هذه الآلية ("منتدى الآلية") وفريق الشخصيات البارزة للآلية.

- 5- **يناشد** حكومة جمهورية جنوب أفريقيا توفير كل التسهيلات، بما فيها اتفاقية المقر للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من أجل أداء تفويضها.
- 6- **يقرر** أن تكون هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وتحديدًا منتدى الآلية، وفريقها وأمانتها جزءاً من عمليات وهياكل الاتحاد الأفريقي.
- 7- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتفاوض وتبرم اتفاقية المقر مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بالنسبة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بغية تسهيل قيامها بمهامها.

مقرر بشأن

تقرير المفوضية عن سوء استخدام بعض الدول

غير الأفريقية لمبدأ الولاية القضائية العالمية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/14 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بتقرير المفوضية عن سوء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية وفقاً لتوصية وزراء العدل/النواب العاميين في 18 أبريل 2008 في أديس أبابا (إثيوبيا).
- 2- وبعد أن قام أيضاً بمراجعة إعلان جوهانسبيرج الصادر عن البرلمان الأفريقي في 15 مايو 2008.
- 3- وإذ يقر بأن الولاية القضائية العالمية مبدأ مقبول في القانون الدولي غرضه ضمان عدم إفلات الأفراد الذين يرتكبون مخالفات خطيرة مثل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، من العقوبة ومحاكمتهم وفقاً للمادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- 4- وإذ يأخذ في الاعتبار بيان برازافيل الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى المنعقدة في 22 مايو 2008،
- 5- يقرر ما يلي:
 - 1) أن سوء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية تطور من شأنه أن يعرض القانون الدولي والنظام والأمن للخطر.
 - 2) أن الطابع السياسي لمبدأ الولاية القضائية العالمية وسوء استخدامه من قبل قضاة بعض الدول غير الأفريقية ضد قادة أفريقيا وخاصة في قضية رواندا هو خرق سافر لسيادة هذه الدول ووحدة أراضيها.

3) لسوء استخدام إعلانات المحاكم ضد قادة أفريقيا أثر زعزعة الاستقرار مما يؤثر سلباً على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول وعلى قدرتها على إدارة علاقاتها الدولية.

4) يجب عدم تنفيذ مثل هذه الإعلانات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

5) هناك حاجة إلى إنشاء هيئة تنظيم دولية لها اختصاص مراجعة و/أو معالجة الشكاوى والطعون الناجمة عن سوء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل دول مختلفة.

6- **يطلب** من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رفع المسألة إلى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث.

7- **يطلب** أيضاً من رئيس مفوضية الاتحاد تنظيم اجتماع عاجل بين الاتحادين الأفريقي والأوروبي لمناقشة المسألة بغية إيجاد حلول دائمة لها وخاصة ضمان سحب هذه الإعلانات وعدم تنفيذها في أي بلد.

8- **يطلب** أيضاً من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي منها أن تفرض مهلة على تنفيذ هذه الإعلانات إلى أن يتم استنفاد مناقشة جميع المسائل القانونية والسياسية بين الاتحادين الأفريقي والأوروبي والأمم المتحدة.

مقرر بشأن

تقرير أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة (EX.CL/446(XIII))

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- 2- **يعتمد** التقريرين 23 و 24 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب **ويصرح** بنشرهما مع ملحقاتهما، وفقاً للمادة 59 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق).
- 3- **يهنئ** اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لما أنجزته من أعمال، **ويحثها** على مواصلة وتكثيف جهودها في هذا الشأن.
- 4- **يوكد مجدداً** ضرورة تزويد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموارد كافية للتخلص من الاعتماد على المانحين وتمكينها من القيام بمهامها بفعالية واستقلالية.
- 5- **يعرب عن تقديره** لحكومة جمهورية جامبيا على الجهود التي بذلتها لاستضافة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال الأعوام العشرين الماضية، **ويحثها** على توفير مقر دائم للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وفقاً لمعايير استضافة أجهزة الاتحاد الأفريقي المعتمدة في يوليو 2005.
- 6- **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين التعجيل بالنظر في الهيكل المقترح لأمانة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بغية تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين للقيام بمهامها على نحو فعال.
- 7- **يحث** اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على التعجيل بدراسة واستكمال قواعد إجراءاتها المنقحة، والتأكد من أنه تتمشى مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- 8- **يشجع** اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتنظيم وضع اللجنة بحيث تصبح إحدى أجهزة الاتحاد الأفريقي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 9- **يطلب** من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إعداد مقترحات بشأن الأتعاب وبدلات الإعاشة اليومية وغيرها من البدلات الأخرى التي تدفع لأعضاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لعرضها على أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لغرض الدراسة.
- 10- **يطلب كذلك** من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إعداد ورقة حول كيفية عمل اللجنة الأفريقية بغية تعزيز فهم أصحاب المصلحة لطرق عملها وأساليبها التشغيلية.
- 11- **يحيط علماً** بملاحظات وتحفظات جمهورية مصر العربية، التي تركز على أوجه القصور في عمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بخصوص الترجمة التحريرية والفورية وإرسال الوثائق إلى الدول الأعضاء نظراً لندرة الموارد البشرية والمالية مما قد يؤدي إلى أوجه قصور إجرائي وجوهري.
- 12- **يطلب أيضاً** من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إعداد تقرير في هذا الشأن لتقديمه إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر المقرر عقدها في 2009.

مقرر بشأن
تعيين أعضاء اللجنة الأفريقية
للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته،
الوثيقة EX.CL/450 (XIII)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بالانتخاب الذي أجراه المجلس التنفيذي.
- 2- يقرر تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم كأعضاء في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته كما انتخبتهم الدورة العادية الثالثة عشرة للمجلس التنفيذي:
 - 1) السيدة/ أنيبس كابوري (بوركينا فاسو).
 - 2) السيد/ أدريانزيني راساموبيلي (مدغشقر).
 - 3) السيدة/ مريم أوويس (نيجيريا).
 - 4) السيد/ سبريين أديبايو يانكلو (بنين).

مقرر بشأن

انتخاب قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة EX.CL/451 (XIII)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علما بنتائج الانتخاب الذي أجراه المجلس التنفيذي.
- 2- يقرر تعيين القضاة التالية أسماؤهم لعضوية المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كما انتخبتهم الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي ولفتره ست (6) سنوات.
 - 1) السيدة/ صوفيا أ.ب. أكوفو (غانا) لولاية مدتها 6 سنوات.
 - 2) السيد/ جيتو مويجاي (كينيا) لولاية مدتها 6 سنوات.
 - 3) السيد/ جوزيف نياميهاانا مولينجا (أوغندا) لولاية مدتها 6 سنوات.
 - 4) السيد/ برنارد ماكابو انجويبي (جنوب أفريقيا) لولاية مدتها 6 سنوات.

مقرر بشأن
قمة الأفريقيين في المهجر

إن المؤتمر:

- 1- يذكر بمقرر المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد الأفريقي للأفريقيين في المهجر المنعقد في ميدراند، جنوب أفريقيا، من 16 إلى 18 نوفمبر 2007.
- 2- يشيد بجهود المفوضية وجمهورية جنوب أفريقيا لتنفيذ المقرر المذكور وعلى التقدم المحرز حتى الآن نحو تنظيم قمة الأفريقيين في المهجر في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا من 7 إلى 11 أكتوبر 2008.
- 3- يحث جمهورية جنوب أفريقيا والمفوضية على مواصلة التعاون فيما بينهما على نحو وثيق في هذا الصدد.
- 4- يرحب بتنظيم الحلقة التدريبية الفنية التي سوف تقام في جنوب أفريقيا من 28 إلى 30 يوليو 2008 طبقاً لتوصية المؤتمر الوزاري وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق التوافق في استكمال الإعلان والبرنامج وخطة العمل وخطة التنفيذ التي تعتمدها قمة الأفريقيين في المهجر.
- 5- يطلب من الدول الأعضاء وقادة المجتمع الكاريبي والأفريقيين في المهجر الاستمرار في الدعم والمشاركة الفعالة في العملية التي تسبق القمة وتنفيذ البرنامج وخطة العمل اللذين يتم اعتمادهما بعد ذلك.
- 6- يطلب من المفوضية كفالة استمرار عملية تنظيم المؤتمرات الاستشارية الإقليمية كجزء من خطة التنفيذ لتضمين الأفريقيين في المهجر في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط والأوقيانوس والأنحاء الأخرى من العالم التي لم تتعقد فيها مثل هذه المؤتمرات.

7- **يحث** الدول الأعضاء على توفير الموارد اللازمة على نحو كاف لتنفيذ البرنامج وخطة العمل اللذين سوف تتمخض عنهما هذه القمة والمبادرة الأوسع للأفريقيين في المهجر.

—

مقرر بشأن

إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير اللجنة المكونة من عشرة رؤساء دول حول إصلاح مجلس الأمن.
- 2- **يوكد مجدداً** توافق إيزولويني وإعلان سرت حول إصلاح الأمم المتحدة كأساس لأي مفاوضات حكومية مشتركة.
- 3- **يطلب من** لجنة العشرة معالجة المسائل الأخرى المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير مرحلي إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2009.
- 4- **يقرر** تجديد توجيهاته إلى الممثلين الدائمين الأفريقيين لدى الأمم المتحدة كما ينص عليه مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.184(X)) الصادر في يناير 2008 بخصوص مشاركتهم في المفاوضات الحكومية المشتركة في نيويورك.
- 5- **يجيز** مقرر لجنة العشرة للاجتماع بانتظام ويطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل هذه الاجتماعات.

مقرر بشأن

تقرير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/11(XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً مع التقدير بتقرير رئيس لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد، دولة السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
- 2- يجيز النتائج التي توصلت إليها القمة الثامنة عشرة للجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد.
- 3- يحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على استكمال عملية تعيين المدير التنفيذي لأمانة النيباد بحلول القمة المقبلة للاتحاد الأفريقي في يناير 2009. طبقاً لمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2008، ويدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع مواطنيها على تقديم الطلبات لشغل هذا المنصب.
- 4- يشيد باستضافة قمة مراجعة النيباد من قبل فخامة الرئيس عبد الله واد في داكار، السنغال، في 15 أبريل 2008 وكذلك المبادرات التي اتخذتها السنغال بهدف إحياء برنامج النيباد ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم وجهات نظرها بشأن هيكل ووضع هيئة التخطيط والتنسيق الجديدة للنيباد.
- 5- يرحب بالأعمال الجارية في وحدة التنسيق للاتحاد الأفريقي/النيباد حول دمج النيباد ضمن هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي وخاصة تدشين الوحدة ويصدر توجيهاته بأن تظل هذه الوحدة تسترشد بإعلان مابوتو الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في 2003 ونتائج قمة استثارة الأفكار في الجزائر العاصمة بشأن النيباد في مارس 2007 ومقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا

في يناير 2008 والتي تستمر تشكل الأساس الذي يستند إليه لدمج النيباد ضمن هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

6- **يطلب** من المفوضية أن تتخذ كافة التدابير اللازمة للتعجيل بإبرام اتفاقية استضافة أمانة النيباد مع حكومة جنوب أفريقيا ويرحب بتأكيد فخامة الرئيس تابو امبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على بذل كافة الجهود الممكنة لاستكمال اتفاقية الاستضافة قبل نهاية يوليو 2008.

7- **يوافق ويحث** على استكمال عملية دمج النيباد ضمن هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي بحلول الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2009.

8- **يوافق** على توصيات لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد فيما يتعلق بنقل ثلاث رسائل رئيسية مهمة بالنسبة لأفريقيا إلى قمة مجموعة الـ 8 المقرر عقدها في هوكايدو، اليابان من 7-9 يوليو 2008. على النحو التالي:

○ أن تظل خطة عمل أفريقيا أساسا لمشاركة أفريقيا في مجموعة الـ 8.
○ إعادة تنشيط آلية المتابعة لمجموعة الـ 8/ النيباد كما تم الاتفاق عليه خلال قمة مجموعة الـ 8 في هيلينجندام في 2007 من أجل ضمان التعجيل بالوفاء على نحو فعال بكافة التزامات مجموعة الـ 8 وتعهداتها لأفريقيا.

○ تسهيل فرص أفضل لحصول البلدان الأفريقية على امتيازات القروض لغرض النمو الاقتصادي في سياق الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي كجزء من عملية مراجعة المسائل المتعلقة بتمويل التنمية، ويعتبر ذلك أكثر أهمية بالنظر إلى العبء الذي يشكله ارتفاع أسعار النفط والتضخم في أسعار الغذاء بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط.

9- **يوكد** على أنه ينبغي ألا تؤدي مبادرة "كول أيرث" اليابانية إلى التنازل أو إلى تقويض مواقف واستراتيجيات أفريقيا حول التغير المناخي والتي يجري

الترويج لها على المستوى الدولي عن طريق عمليات كويتو وما بعد كويتو لإطار الأمم المتحدة بشأن التغييرات المناخية.

10- يؤكد ضرورة قيام أفريقيا بالتحضير مبكراً لقمتي مجموعة الـ8 في 2009 في إيطاليا، وفي 2010 في كندا، مع إجراء الاتصالات المناسبة على مختلف المستويات من قبل أفريقيا مع قيادة البلدين من أجل القيام بالتوعية اللازمة بالمصالح والاهتمامات الأفريقية ذات الأولوية.

11- يوافق على العضوية الجديدة للجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد خلال السنتين (2) التاليتين، على النحو التالي:

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
الكاميرون	إثيوبيا	مصر	جنوب أفريقيا	نيجيريا
الكونغو	مدغشقر*	الجزائر	ناميبيا*	السنغال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	السودان*	الجمهورية النيبية العظمى	ملاوي*	مالي
الجابون	رواندا	تونس	ليسوتو*	بنين*

* أعضاء جدد

12- يقرر أن يكون البلد الذي يرأس الاتحاد الأفريقي عضواً تلقائياً في لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد خلال مدة ولايته ما لم يكن عضواً بالفعل فيها، ويقرر أيضاً أن تظل جمهورية تنزانيا المتحدة عضواً في لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات حول النيباد.

مقرر بشأن

تقرير لجنة الإثني عشر لرؤساء الدول والحكومات،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/11 (XI)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علما بتقرير لجنة الإثني عشر لرؤساء الدول والحكومات التي اجتمعت في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، يومي 22 و 23 مايو 2008 ويجيز توصياتها.
- 2- يعرب عن تقديره لأعضاء اللجنة ويشيد بهم على ما أنجزوه من عمل.
- 3- يجدد تأكيد قراره الوارد في إعلان أكررا بالتعجيل بالتكامل الاقتصادي والسياسي للقارة الأفريقية بما في ذلك إقامة حكومة اتحاد لإفريقيا بهدف نهائي هو إقامة الولايات المتحدة الإفريقية ويجيز التوصيات الواردة في تقرير لجنة الإثني عشر في هذا الصدد.
- 4- يطلب من المفوضية تحديد الطرق والتفاصيل المتعلقة بتنفيذ توصيات لجنة الإثني عشر بخصوص حكومة الاتحاد بما في ذلك خارطة الطريق والمسائل التي تتطلب الإيضاح وتقديم مقترحات حولها إلى الدورة العادية التالية للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2009.
- 5- يقرر تكريس يوم كامل من دورة يناير 2009 لبحث تقرير المفوضية عن هذه المسألة بغية الوصول بالنقاش إلى نتائجه النهائية.

مقرر بشأن

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

في مجال مكافحة الاتجار بالبشر

إن المؤتمر،

- 1- يقر بأن الاتجار بالبشر أصبح يشكل بصورة متزايدة آفة عالمية تؤثر على جميع بلدان العالم وعلى وجه الخصوص أفريقيا؛
- 2- يؤكد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكول الملحق بها حول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، باعتبارها الوثيقة الدولية الشاملة الأولى التي تعالج هذه المسألة الهامة وتدعو إلى تحقيق شموليتها في أقرب وقت ممكن.
- 3- يرحب بالجهود المتزايدة لتعزيز معالجة هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك في المنظمات الإقليمية الأخرى كما يتضح من إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2004 ضد الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، واتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد الاتجار بالبشر لعام 2005، وخطة عمل واجادوجو للاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال لعام 2006، وإعلان الإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر (2001) وخطة العمل التمهيدية للإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر (2001) وإطار الاتحاد الأفريقي للهجرة في أفريقيا.
- 4- يرحب أيضاً بمبادرة الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر بغية تنسيق الأعمال بين الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والمجتمع المدني

والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل الضمان الكامل للحماية والمقاواة والوقاية في معالجة مسألة الاتجار بالبشر.

5- **يعرب عن تقديره لـ** الحركة النسوية للسلام الدولي " التي تقودها السيدة سوزان مبارك على كافة الجهود التي بذلتها لتوعية الجماهير بشأن هذه المسألة الهامة وعلى العمل الذي تقوم به من أجل إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة البلدان الأفريقية في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال ضمان الحماية والوقاية والمقاواة بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومن خلال مبادراتها الشاملة الطموحة "وضع حد للاتجار بالبشر الآن".

6- **يشيد بالجهود التي بذلتها مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة** لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر وخاصة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومبادرة الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، ويؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين المفوضية وجميع الأجهزة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعالجون هذه المسألة الهامة.

7- **يوصي الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك باقتراح وبدء المفاوضات على خطة عمل شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تحت رعاية رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مع اعتبار خطة عمل واجادوجو لعام 2006 وخطط العمل الإقليمية الأخرى وخاصة خطة العمل التمهيدية للإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر، أساساً للموقف الأفريقي والتنسيق مع الدول الأعضاء المعنية الأخرى التي لديها خطط عمل أو مواقف مماثلة من أجل تحقيق أهدافنا.**

8- **يطلب** من المفوضية تقديم كل الدعم الضروري للممثلين الدائمين في نيويورك خلال عملية المفاوضات وتعزيز تفاعلها مع جميع الأجهزة وأصحاب المصلحة الذين يعالجون هذه المسألة بغية ضمان الاعتماد المبكر لخطة العمل الشاملة المقترحة وتقديم تقرير مرحلي إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2009.

—

التزامات شرم الشيخ للتعبيل بتحقيق
الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في إفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمرنا في شرم الشيخ، في جمهورية مصر العربية في الفترة من 30 يونيو إلى أول يوليو 2008.

إذ نعترف بأهمية المياه والمرافق الصحية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبلداننا وقارتنا.

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالمبادئ والأهداف التي ينص عليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل بين بلداننا في جميع المجالات بغية الارتقاء بمستويات معيشة شعوبنا ورفاه أجيالنا القادمة.

وإذ نعترف بأن المياه كانت ولا تزال عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة في إفريقيا وأن إيجاد إمدادات المياه والمرافق الصحية شرطان لازمان لا غنى عنهما لتنمية الرأسمال البشري لإفريقيا.

وإذ يساورنا القلق إزاء القصور الحاد في استغلال الموارد المائية وتوزيعها غير المتكافئ في إفريقيا وإزاء كون ضمان بقاء أمن المياه يظل تحديا متناميا في تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وإذ نوّكد مجدداً التزامنا برؤية 2025 الأفريقية بشأن المياه وإعلان سرت حول الزراعة والمياه في إفريقيا والإعلان حول تغير المناخ في أفريقيا وهدف إمدادات المياه والمرافق الصحية من الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ ندرك أن قمتنا تتعقد في منتصف المدة المقررة لتحقيق هدف إمدادات المياه والمرافق الصحية وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية وأنه لم يتم إحراز تقدم كبير في إفريقيا مقارنة ببقية العالم في بلوغ هذا الهدف الإنمائي الرئيسي للألفية، وأنه استناداً إلى الاتجاهات الراهنة، يتعين على إفريقيا تكثيف جهودها في هذا المجال.

وإذ نرحب بإعلان المجتمع الدولي سنة 2008 سنة اتخاذ الإجراءات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الأمم المتحدة سنة 2008 "سنة دولية للمرافق الصحية"، مما يتيح لإفريقيا فرصة للتعبيل بخطط عملها الإقليمية واستراتيجياتها للتنفيذ باعتماد مقررات ملموسة خلال قمة رؤساء دولنا وحكوماتنا.

وإذ نعي الحاجة إلى إحراز التقدم في مواجهة تحديات تمويل البني التحتية للمياه والمرافق الصحية وحفظ المياه وتوزيعها توزيعاً متكافئاً وسد فجوة المرافق الصحية وكسر جدار الصمت فيما يخص المرافق الصحية وحفظ الصحة والتكيف مع تغير المناخ والإدارة المتكاملة للمياه السطحية والجوفية الوطنية والمياه العابرة للحدود والاستثمار في المعلومات والمعرفة ومراقبة وتنمية المؤسسات وكذلك بناء القدرات.

وإذ ندرك أيضاً الحاجة الماسة إلى تنمية بنيتنا التحتية ومؤسساتنا للمياه والمرافق الصحية بغية تحقيق أمن المياه بتوفير ما هو كاف ومستدام كما وكيفاً من كافة أنواع الخدمات وتوفير مستوى مقبول من الحماية من مخاطر الكوارث المرتبطة بالمياه وأثر تغير المناخ، باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتحقيق التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللصحة العامة لإفريقيا.

وإذ نعترف بالتقدم الذي أحرزه مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه وغيره من المؤسسات و/أو المنظمات وشركائها في التنمية في مجال إدارة الموارد المائية وتوفير المياه الصالحة للشرب والكفاية من المرافق الصحية لفائدة سكان المد والأرياف في بلداننا، رغم بعض أوجه القصور في ذلك.

وإذ نرحب بالإعلان الوزاري ونتائج الأسبوع الإفريقي الأول للمياه الذي عقده مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه والذي استضافه بنك التنمية الإفريقي في تونس العاصمة، من 26 إلى 28 مارس 2008 ونرحب أيضاً بإعلان إيثكوني حول المرافق الصحية والتدابير المقترنة بها والذي تم اعتماده في جنوب إفريقيا في فبراير 2008 وبيان أفريقيا - الاتحاد الأوروبي حول المرافق الصحية الصادر في مارس 2008.

وإذ نقر بالعمل الذي قام به مجلس الوزراء الإفريقيين بشأن المياه للتعبئة من أجل السعي على تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية وتوفير توجيهات السياسات بخصوص تنسيق إدارة الموارد المائية وإمدادات المياه ومبادرات المرافق الصحية، فضلاً عن تمويل الآليات التي استحدثت بشأن هذه المبادرات.

نتعهد بما يلي:

- (أ) مضاعفة جهودنا لتنفيذ إعلاناتنا السابقة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية.
- (ب) التأكيد على أهمية المرافق الصحية من خلال سد الفجوات في سياق إعلان إيثكوييني الوزاري لعام 2008 بشأن المرافق الصحية في إفريقيا الذي اعتمده مجلس الوزراء الأفريقيين للمياه.
- (ج) معالجة مسائل استخدام المياه الزراعية لضمان الأمن الغذائي، وفقا لما جاء في الإعلان الوزاري ونتائج الأسبوع الإفريقي الأول للمياه.

وبخاصة:

- (د) تنمية و/أو تحديث السياسات والأطر التنظيمية والبرامج الوطنية لإدارة المياه وإعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحقيق الأهداف الخاصة بالمياه والمرافق الصحية من الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات السبع (7) القادمة.
- (هـ) تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الالتزام الفعلي للسلطات المحلية وللقطاع الخاص.
- (و) كفاءة الاستخدام المتكافئ والمستدام للموارد المائية الوطنية والمقتسمة في إفريقيا، وذلك من خلال الإدارة المتكاملة.
- (ز) بناء قدرات الموارد البشرية المؤسسية، على كافة المستويات، بما في ذلك مستوى الحكم المحلي اللامركزي لتنفيذ البرامج وتعزيز وإدارة المعلومات والمعارف وكذلك دعم عمليات المراقبة والتقييم.
- (ح) وضع ترتيبات تكيف لتحسين قدرة بلداننا على التصدي للتهديد المتزايد الذي يمثله تغير المناخ وتقلبه على مواردنا المائية وقدرتنا على تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية.

(ط) **لمضاعفة**، للموارد المالية المحلية المخصصة لتنفيذ الأنشطة الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية بشكل ملحوظ، **ومناشدة** وزراء المياه والمالية وضع خطط استثمار ملائمة.

(ي) صياغة أدوات وأسواق مالية محلية للاستثمارات في قطاعي المياه والمرافق الصحية.

(ك) تعبئة المزيد من تمويل المانحين وغيرهم دعماً للمبادرات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية مثل مبادرات المياه والمرافق الصحية الريفية والمرافق الأفريقية للمياه وبرنامج إمداد المدن الإفريقية بالمياه ومرفق إعداد مشاريع البنى التحتية للنيباد، على نحو ما تم الالتزام بها في إطار مبادرات مجموعة الثماني، المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية.

(ل) تعزيز المشاركة الفعلية للمجتمع المدني والجمهور الإفريقي في أنشطة وبرامج المياه والمرافق الصحية.

(م) تعزيز برمجة تناول دور ومصالح الشباب والنساء، باعتبار أن عبء نقص المياه والمرافق الصحية يتحمله الأطفال والنساء على نحو غير متناسب.

(ن) دعم مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه باعتباره آلية إقليمية رئيسية وأصحاب المصالح الإقليميين الآخرين من نوي الصلة لأجل تعزيز التعاون في مجال المياه والمرافق الصحية.

(س) **تقوية** مبادرة مجلس الوزراء الإفريقيين بشأن المياه حول الإدارة المستدامة للموارد المائية، بما في ذلك المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الأمطار والموارد المائية العابرة للحدود، وتنفيذ خارطة الطريق التي أعدها المجلس لفائدة اللجنة الإفريقية للمياه الجوفية.

(ع) **تقوية الشراكة على كافة المستويات في بلداننا وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن الوكالات الدولية للتنمية وتعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام للإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الهدف الإنمائي المتعلق بالمياه والمرافق الصحية من الأهداف الإنمائية للألفية في قارتنا.**

(ف) **مطالبة مجلس الوزراء الأفريقي بشأن المياه تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ التزامنا بشأن المياه والمرافق الصحية بدعم من الشركاء الإقليميين، وتقديمها إلينا للبحث.**

(ص) **دعوة الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المياه والمالية إلى القيام بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والشركاء في التنمية، بعقد اجتماع لوزراء المياه والمالية بغية صياغة سياسات التمويل المناسبة.**

(ق) **مطالبة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات/أحواض الأنهار والبحيرات الشروع في حوار إقليمي حول تغير المناخ وأثره على قطاع المياه بغية اتخاذ تدابير التكيف المناسبة.**

(ر) **دعوة مجموعة الـ8 إلى تأكيد التزامها، خلال قممتها المقبلة في اليابان، بالتنفيذ الكامل لمبادراتها حول المياه في أفريقيا وعلى وجه الخصوص خطة إفيان للمياه لعام 2003، وبتكثيف التزامها إزاء قطاع المرافق الصحية وإقامة شراكة قوية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن طريق مجلس الوزراء الأفريقيين بشأن المياه لتحقيق أهداف المياه والمرافق الصحية من الأهداف الإنمائية للألفية.**

حرر في شرم الشيخ في أول يوليو 2008

إعلان شرم الشيخ

استجابة لتحديات ارتفاع أسعار الغذاء والتنمية الزراعية

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة من 30 يونيو إلى 1 يوليو 2008،

إذ نشير إلى مقررنا بشأن اعتماد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الصادر عن قمة مابوتو في يوليو 2003 كإطار للتعجيل بالتنمية الزراعية؛ وإعلان سرت حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجال الزراعة والمياه في أفريقيا في شهر فبراير 2004؛ ونتائج قمة أبوجا حول الأسمدة؛

وإذ نشير كذلك إلى إعلان قمة الأمن الغذائي المنعقدة في أبوجا في ديسمبر 2006 الذي دعا إلى ثورة خضراء في أفريقيا؛

وإذ نرحب بإعلان المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمقرها في روما في الفترة من 3 - 5 يونيو 2008، وبصفة خاصة الاعتراف بضرورة زيادة الإنتاج الغذائي في العالم؛ ونتائج المؤتمر الـ 25 الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا المنعقد في نيروبي في يونيو 2008؛

وإذ يساورنا القلق من الأزمة الراهنة الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء وما لها من تأثيرات سلبية على البلدان الأفريقية، خاصة على الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمستضعفة من السكان؛

وإذ نرحب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتكوين فريق عمل لبحث سبل التعامل مع أزمة الغذاء العالمية؛

وإذ نقر بأن ارتفاع أسعار الغذاء سيؤدي إلى تحويل الموارد الوطنية الشحيحة عن أنشطة التنمية وتوجيهها نحو تمويل فاتورة الواردات الغذائية العاجلة واللازمة لتوفير الغذاء؛

وإذ ندرك تعدد الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء والتي تشمل الطلب المتزايد على الحبوب لا سيما من الاقتصادات النامية على نحو متسارع؛ وإنتاج الوقود الحيوي القائم على الحبوب والمنافسة التي تلت ذلك بين اعتبارات الأمن الغذائي واحتياجات الطاقة؛ ونقص المعروض نتيجة للتأثيرات البيئية السلبية وخاصة بسبب تغير المناخ والتصحر والجفاف وانخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة انخفاض نسبة الاستثمار في الزراعة، مما يؤثر على قدرتنا على تغذية الأعداد المتزايدة من سكان العالم، خاصة في أفريقيا؛ وارتفاع أسعار الطاقة الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المدخلات في العملية الزراعية لا سيما الأسمدة والنقل؛

وإدراكاً منا أن الأزمة الراهنة تمثل فرصة جيدة للقارة الأفريقية للخروج بمقترحات وبناء توافق حولها لبناء ائتلاف من الاستجابات عبر القارة الأفريقية، مما

يعتبر أداة لتحقيق النهضة الزراعية الأفريقية ورفع مستوى دخول صغار المزارعين وتعزيز مستويات المعيشة والتغذية وبالتالي الأمن الغذائي لأفريقيا ككل؛

نعلن التزامنا القوي بما يلي:

- 1- خفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في أفريقيا بنسبة 50% بحلول عام 2015، والقضاء على الجوع وسوء التغذية في القارة.
- 2- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي وكفالة الأمن الغذائي للقارة، لا سيما من خلال تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للنيباد، وكذلك إعلان مابوتو الصادر في يوليو 2003.
- 3- إعطاء الأولوية للموضوعات والخيارات التالية:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للمحاصيل الغذائية الرئيسية، وذلك من خلال تحسين فرص الوصول إلى المدخلات الزراعية للمحاصيل المتنوعة ونظم الإنتاج الحيواني، بما في ذلك "الدعم الذكي" الذي يستهدف توفير الأسمدة، البذور المحسنة، والاستخدام الأفضل للتكنولوجيات والابتكارات في المجال الزراعي؛
- تحسين عمليات إنتاج الأسمدة من المصانع القائمة، واستكشاف إمكانيات إنشاء مصانع جديدة على أساس توفر المواد الخام في المنطقة؛
- دعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي تستهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار لتشكل مخزوناً احتياطياً؛
- تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين فرص الوصول إلى المعلومات الزراعية ودعم نظم الإنذار المبكر وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

- استحداث ودعم نظم التأمين الزراعية والائتمانات لأصحاب الحيازات الصغيرة؛
 - زيادة الإنتاج من خلال تحسين خصوبة التربة باستخدام التكنولوجيات الزراعية؛
 - تعزيز عملية التصنيع الغذائي ونظم الائتمان، وتحسين وسائل التخزين وتخفيض نسبة الفاقد من المحاصيل الزراعية وقت الحصاد بنسبة 50%.
 - النهوض بالتكنولوجيات المحلية لإنتاج وتصنيع المحاصيل ذات المحتوى الغذائي المرتفع.
 - تحسين وسائل النقل الزراعي في مجالات إمدادات الاحتياجات الطارئة.
- 4- مواجهة التحديات المترتبة على ارتفاع أسعار الغذاء من خلال الإجراءات التالية:

(أ) إجراءات التصدي الفورية والقصيرة الأجل:

- المساعدة العاجلة للشرائح السكانية المستضعفة والمنخفضة الدخل وذلك من خلال المعونات الغذائية المستهدفة وشبكات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التحويلات النقدية و/أو الغذائية لمكافحة الفقر وسوء التغذية؛
 - رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال استخدام الدعم المستهدف للمدخلات، خاصة الأسمدة والبذور المحسنة، وكذلك تعزيز سبل الوصول إلى المياه والري للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة؛
 - تحسين عمليات إدارة ما بعد الحصاد للوصول بالفاقد من المخزون إلى أدنى حد وتعزيز عمليات التصنيع الغذائي.
- (ب) إجراءات التصدي القصيرة والطويلة الأجل:

- تعزيز الاستثمار في شبكات الضمان الاجتماعي والسياسات المرتبطة بالإجراءات التي تستهدف الحد من المخاطر في الأجل القصير

والإجراءات الوقائية التي تعمل على استبعاد حدوث التداعيات السلبية في الأجل الطويل؛

○ زيادة الاستثمارات في مجال تعزيز استمرارية النمو الزراعي، من خلال التوسع في الإنفاق العام اللازم في البنية التحتية الريفية (الطرق، الأسواق، الري والتقنيات المائية وأساليب الحصاد..الخ)، والخدمات (التمويل المصغر، نظم معلومات السوق، برامج التأمين...الخ)، والبحوث الزراعية وتنمية التكنولوجيا ونقلها (الإنتاجية المتزايدة، إدارة ما بعد الحصاد، الإرشاد الزراعي...)

○ تعزيز الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي الزراعية من خلال تحسين التربة والري والحفاظ عليها؛

○ تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للتنمية الزراعية؛

○ مراجعة سياسات استخدام الحبوب والبذور الزيتية في عمليات إنتاج الوقود الحيوي وذلك لإتاحتها لتوفير الاحتياجات الغذائية.

ندعو إلى ما يلي:

1 - شراكة عالمية تتعامل مع مسببات الأزمة الحالية وتداعياتها، وتعالج قضية الأمن الغذائي في إطارها الإنساني الأشمل المرتبط بحق الإنسان غير القابل للتصرف في الغذاء والحياة، بغية دعم الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لخفض الزيادة في أسعار الغذاء.

2 - الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة والتوصل إلى قواعد عادلة وحررة لتنظيم التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للسلع الغذائية والزراعية، وهو ما يعتبر جزءاً أساسياً لإيجاد حلول طويلة الأجل، وتخفيض الحواجز أمام السلع الزراعية وإجراء تخفيضات كبيرة للدعم المسبب للتشوهات التجارية، خاصة في البلدان

المتقدمة، الأمر الذي سيكون له تأثير على الإنتاج الزراعي والاستثمار في كثير من البلدان النامية لا سيما في أفريقيا.

3 - إطلاق حوار دولي عاجل رفيع المستوى يلتقي حوله مصدرو ومستوردو الغذاء من البلدان المتقدمة والنامية بهدف:

أ. وضع استراتيجية دولية لمواجهة الأزمة الراهنة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

ب. دراسة مخاطر المضاربات وتأثيرها على أسعار السلع الزراعية.

ج. تعزيز الجهود الرامية إلى دعم تنمية القطاع الزراعي في مجالات إصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية فضلاً عن تشجيع البنية التحتية اللازمة لنقل وتخزين المحاصيل.

د. دعم البحث العلمي في مجال الأسمدة وسلالات البذور الجديدة، والتدقيق في تأثيرات البذور المعدلة وراثياً على الصحة النباتية والحيوانية وصحة البشر.

هـ. التصدي لتحديات تغير المناخ بصورة جادة وفعالة في صلتها بأنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة، وتداعياتها الخطيرة على الجفاف وتصحر الأراضي، وكذلك آثارها المباشرة على الأمن الغذائي لسكان العالم.

4 - وضع مدونة سلوك دولية من شأنها:

أ) مراجعة التوسع الراهن في إنتاج الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة التقليدية.

ب) وضع المعايير اللازمة للاستخدام المسئول للمحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي.

ج) إعادة تقدير التكاليف بأبعادها الاجتماعية والبيئية الحقيقية للوقود الحيوي، وقصر إنتاجه على المخلفات الزراعية والمحاصيل غير الغذائية.

د) إعادة النظر في الدعم الحالي المقدم لمنتجات مادة الإيثانول والديزل الحيوي وإخضاع هذا الدعم لقواعد التجارة العالمية باعتباره تشوهاً خطيراً من تشوهات النظام الدولي الراهن للتجارة في السلع الزراعية.

ندعو كذلك:

- شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف المشاركين في قمة مجموعة الثماني القادمة في هوكايدو باليابان إلى تقديم الدعم المالي والفني لمساعدة البلدان الأفريقية على زيادة إنتاجها وإنتاجيتها الغذائية والزراعية زيادة كبيرة.
- المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى اتخاذ تدابير استباقية لمساعدة البلدان في الاجل القصير وتحديد سبل الاستجابة في الاجل القصير والطويل من خلال المساعدة الفنية اللازمة على المستوى الإقليمي.
- مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد إلى إنشاء فريق بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق المتابعة النشطة والآنية للإجراءات الواردة في هذا الإعلان، بما في ذلك: تسهيل تنسيق دعم شركاء التنمية للأنشطة والبرامج على المستوى القطري فيما يتعلق بالتصدي العاجل وطويل الأجل لأزمة أسعار الغذاء، ودعم الحوار مع شركاء التنمية بشأن التصدي لهذه الأزمة على المستوى الوطني.
- مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية

الأفريقي والبنك الدولي، إلى التوصل إلى خطة عمل قصيرة الأجل لزيادة الإنتاج زيادة كبيرة في الموسمين القادمين.

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مصممون على استخدام كافة الأساليب لتخفيف المعاناة الناجمة عن الموقف المعقد المتمثل في زيادة أسعار الأغذية؛ وتعزيز التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية باعتبار ذلك الحل الهيكلي الأمثل للتحديات التي تواجه أفريقيا.

شرم الشيخ، أول يوليو 2008

قرار

حول زيمبابوي

إن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المجتمع في دورته العادية الحادية عشرة المنعقدة في شرم الشيخ يومي 30 يونيو و1 يوليو 2008.

وإذ يساوره بالغ القلق من الوضع السائد في زيمبابوي.

وإذ يساوره بالغ قلقه أيضا من التقارير السلبية الصادرة عن المراقبين التابعين لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي عن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 27 يونيو 2008.

وإذ يساوره بالغ القلق كذلك من العنف والخسارة في الأرواح التي حدثت في زيمبابوي.

ويأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة إلى منع مزيد من تفاقم الوضع وضرورة تجنب انتشار النزاع مع ما لذلك من عواقب سلبية على البلد والإقليم الفرعي.

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا الحاجة إلى تهيئة مناخ موات للديمقراطية وتنمية شعب زيمبابوي.

وإذ يعرب عن تقديره لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجهازها المعني بالسياسة والدفاع والأمن والتعاون وكذلك ميسر الحوار بين الزيمبابويين فخامة الرئيس ثابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا وسعادة السيد جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على العمل الجاد الذي يرمي إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف السياسية.

وإذ يدرك الطابع المعقد للوضع في زيمبابوي.

وإذ يأخذ في الاعتبار استعداد القادة السياسيين في زيمبابوي للدخول في مفاوضات من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية.

وإذ يلاحظ أيضا المناقشات التحضيرية حول هذه المسألة التي بدأت بالفعل تحت وساطة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

يقرر بموجبه ما يلي:

1- يشجع الرئيس روبرت موغابي وزعيم حزب الحركة من أجل التغيير الديمقراطي السيد مورغان تسننجراري على الوفاء بالتزامهما بالشروع في حوار يهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار والديمقراطية والمصالحة للشعب الزيمبابوي.

2- يدعم النداء إلى إقامة حكومة وحدة وطنية.

3- يدعم أيضا وساطة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ويوصي بمواصلة هذه المجموعة جهود الوساطة التي تبذلها لمساعدة شعب وقيادة زيمبابوي على حل المشاكل التي تواجه هذا البلد. في هذا الصدد، يجب أن تقوم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بإنشاء آلية على الأرض لانتهاز الزخم من أجل حل متفاوض عليه.

4- يناشد الدول وجميع الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل قد يكون له أثر سلبي على مناخ الحوار.

في روح جميع مبادرات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، يظل الاتحاد الأفريقي مقتنعا بأن شعب زيمبابوي سوف يتمكن من حل خلافاته والعمل معا مرة أخرى كشعب واحد إن تلقى في ذلك الدعم المطلق من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والعالم أجمع.

الإشادة بالراحل إيمي سيزير، الشاعر المارتينكي ذي المنحى الإنساني

نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمرنا، إذ يساورنا الحزن والأسى بوفاة أخينا إيمي سيزير في 17 أبريل 2008 عن عمرٍ ناهز 94 سنة، نشيد إشادة خاصة بذكرى واحد من أكبر الإنسانيين في العصر الحديث، إنه رجل كرّس كامل حياته لكفاح لم يعتره فتور ولا خوف ضد العبودية والاستعمار ومن أجل النهوض بالشعوب السوداء في جميع أنحاء العالم.

إننا نعتز مع بالغ التقدير بما أنجزه إيمي سيزير من عمل، وبإدانتته لأسياد العبيد السابقين الذين سعوا إلى إبقاء شعوبنا مقيدتين بأغلال العبودية النفسية، إننا نحیی ما أظهره من تضامن راسخ تجاه أفريقيا وكذلك إسهامه القیم في كفاح القارة للتححرر من نیر الاستعمار.

إن أخانا إيمي سيزير الذي كان شاعراً فريداً الموهبة إضافة إلى كونه رجل سياسة، قد أقام علاقات أخوية مع الراحل ليوبولد سيدار سنغور، رئيس السنغال الأسبق وابتدع معه مفهوم "الزنوجة" الذي ستنظّل تشكل السمة البارزة لعمليهما ضد الأحكام المسبقة ومن أجل الدفاع عن القیم الثقافية والروحية للشعوب السوداء في كل مكان، وهو مفهوم قد حوّل كل ما أراد بعض الناس أن يلصقوه بكلمة "الزنجي" من معانٍ سلبية جراء حكم مسبق بحث إلى دلالات إيجابية.

إننا نحیی ما كان يتحلّى به الراحل إيمي سيزير من شجاعة وإيثار. فلم يكن، رغم ما عاناه من تخويف ومضايقة وعزل على أيدي أولئك الذين ناصبوا أفكاره العداء، ليستسلم البتة فيما يتعلق برغبته الشديدة وعزمه الوطيد على الارتقاء بقیم الشعوب السوداء وحقوقها وحریتها.

ونظراً لما حققه إيمي سيزير من إنجازات، فإننا نغتتم هذه الفرصة لنشيد به
إشادة رسمية ومستحقة وهو ذلك الأخ ذو النزعة الإنسانية الذي لا شك في أن مؤلفاته
الكثيرة سوف تُلهم الأجيال القادمة في سعيها إلى تحقيق العدالة والمساواة.

—